

قرار محكمة النقض

رقم 12/177

الصاوار بتاريخ: 02 فبراير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/12/6/12631

جنحة خيانة الأمانة اضرارا بالمستخدم - عناصرها التكوينية - سلطة المحكمة في تكوين قناعتها

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم ابراهيم (ب) بمقتضى تصريح تقدم به بتاريخ 2019/02/27 بواسطة دفاعه الأستاذ خالد (غ) عن الأستاذ (ت.ع) امام كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف باكادير، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بنفس المحكمة بتاريخ 2019/02/26 في القضية ذات العدد: 2019/338 القاضي بتأييد الحكم المستأنف (المحكوم بمقتضاه بإدائته من أجل جنحة خيانة الأمانة اضرارا بالمستخدم ومعاقبته شهرين اثنين حبسا وغرامة قدرها 500 درهم نافذين وبأدائه تضامنا مع غيره المحكوم عليه معه لفائدة المطالبة بالحق المدنية (ش.ا) تعويضا إجماليا قدره 270.000 درهم) مع تعديله برفع مبلغ التعويض إلى 350.000 درهم.



إن محكمة النقض/

بعد أن تلا المستشار السيد حسن أوزير التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد الحسن حراش في مستتجاته،

وبعد المداولة طبقا للقانون،

نظرا لمذكرة بيان وسائل الطعن بالنقض المدلى بها بإمضاء الأستاذ (ت.ع) المحامي بهيئة اكادير المقبول للترافع امام محكمة النقض.

في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الأولى المتخذ من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وخرق حقوق الدفاع، ذلك أن المتهمين ينكرون ما نسب إليهم في جميع المراحل وعجزت المشتكية عن نسبة أي خطأ لأي منهم وكلفت مكتبا تقنيا متعاقدا معها ويشغل تحت أوامرها بمقابل مادي أعد تقريراً نسب فيه بعض الوقائع والمبالغ إلى المتهمين على أساس أنها اختلالات وليس اختلاسات. وأن

الطاعن التمس بواسطة دفاعه في جميع المراحل إجراء خبرة حسابية لم تستجب له المحكمة ولم تجب عنه إيجاباً أو سلباً فخرقت بذلك حق الدفاع بتعليل ناقص.

بناء على المواد 364 و365 و370 و534 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاها يجب ان يكون كل حكم أو قرار معللاً بأسباب من الناحيتين الواقعية والقانونية تعليلًا كافيًا والا كان باطلاً، على أن نقصان التعليل أو فساده ينزل منزلة انعدامه.

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي وأدانت الطاعن من أجل جنحة خيانة الأمانة اضراراً بالمستخدم عللت ذلك بالقول: "أن المتهمين تسلموا على سبيل الأمانة باعتبارهم مستخدمين لدى الشركة المشتكية تدبير مداخليل الفندق بنزاهة وأمانة وحسن تدبير إلا أنهم استغلوا عملهم وعملوا على إحداث نظار معلوماتي جديد لتدبير مداخليل الفندق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالفرق وما هو مضمن بنظام ((ب)) المعتمد من طرف إدارة الفندق ونظام ((أ)) المنشأ من طرف المتهمين واختلاس جزء من المداخليل بسوء نية والاضرار بالذمة المالية لمشغلتهم المشتكية التي يعملون لديها وهو ما يعد خيانة للأمانة اضراراً بالمستخدم طبقاً للفصل 547 من القانون الجنائي) دون الإحاطة بوقائع القضية وعند الاقتضاء الأمر بإجراء من إجراءات التحقيق بغاية التأكد من وجود اختلاس أو تبديد وتحديد قيمته وأن ذلك ترتب عن استعمال الطاعن ومن معه من المتهمين نظام ((أ)) بدل نظام ((م)) المعتمد من طرف الشركة المطالبة بالحق المدنية خاصة وأنهم التمسوا بواسطة دفاعهم الأمر بإجراء خبرة تقنية بدل اعتماد التقرير المنجز من طرف مهندسين خواص بناء على طلب المشتكية إلا ان المحكمة لم تجب عن هذا التمس إيجاباً أو سلباً فخرقت بذلك حق الدفاع واعتمدت في ما خلصت إليه تعليلًا ناقصاً ينزل منزلة انعدامه وعرضت قرارها للنقض والإبطال.



قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف باكادير بتاريخ: 2019/02/26 في القضية ذات العدد: 2019/338 وبإحالة الملف على نفس المحكمة لتبت فيه من جديد طبقاً للقانون، وهي متربة من هيئة أخرى وتحميل المسؤولية في النقص شركة فندق (أ.ب) المصاريف وبرد مبلغ ضمانات النقص لمودعه؛

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متربة من السادة: عبيد الله العبدوني رئيساً والمستشارين: حسن ازنير مقررًا، مجتهد الزكراكي، نجاة العلوي بطراني وسعيد أيور، وبمحضر المحامي العام السيد الحسن حراش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة السعدية بنعزير.